تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية الوافدةباستخدام البيانات المالية ومؤشرات الحصص السوقية – دراسة حالة بنك فلسطين والبنك العربي–

Evaluating the efficiency of the performance of the Palestinian commercial banks in comparison with the performance of the foreign commercial banks Using financial statements and market shares.(A study case of Bank of Palestine and Arab Bank)

د.عزمي وصفي عوض[1]

جامعة فلسطين التقنية– فلسطين

azmiawad1@hotmail.com

تاريخ الاستلام :2019 /2/12 تاريخ النشر:2020/03/03

Abstract:

Banks are an important sector in the national economy and play a major role in its support and development, And a safer intermediary between savers and investors in terms of depositing and reinvesting funds, and it is necessary to assess the efficiency of banks' performance because the performance evaluation process is essential to determining how efficiently they manage their assets, The study aims to demonstrate the efficiency of the performance of Palestinian commercial banks compared with the performance of the foreign commercial banks, Focusing on evaluating the performance of Bank of Palestine compared with Arab Bank during the period (2012-2017),To achieve the objective of the study, a set of financial data was used to assess the financial performance of Palestinian commercial banks and market share indicators, The study reached a number of results, the most important of which was the fact that Palestinian commercial banks, despite their recent establishment, were able to compete with foreign banks and continue their growth, proving their ability to deal with many risks and challenges, The study concluded with a set of recommendations that could be adopted, The most important of these is the need for national commercial banks to establish an external branches network, And the gradual transition to the application of the concept of comprehensive banks, And reducing the volume of non-performing loans, And the tendency to expand loans for productive projects that are positively reflected on the national economy.

Key Words:

Performance efficiency, Commercial banks, Financial Statements, Market shares**.**

مقدمة:

يعتبر القطاع المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة من أهم القطاعات في اقتصاد أي دولة من الدول باعتباره مرآة تعكس التطورات والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة ، وهو كذلك قطاع ذو علاقات متشابكة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث أنها يؤثر فيها ويتأثر بتطوراتها ، والقطاع المصرفي في الدول النامية ومنها فلسطين يكاد يكون الأداة أو القناة الهامة التي تقوم بكافة وظائف النظام المالي والتي تتمثل في حشد وتعبئة المدخرات وتكوين رؤوس الأموال، ثم القيام بالتوزيع أو التخصيص الكفء لهذه المدخرات المجمعة على الاستثمارات، والقيام بأعمال أو أنشطة الوساطة المالية الأمر الذي يتضح معه خصوصية الدور الذي تلعبه البنوك في الدول النامية في مجال التنمية والإصلاح الاقتصادي في شقيه المالي والنقدي، وعندما أخذت إدارة البنوك على عاتقها أن تقوم بهذه المهمة ذات المخاطر العالية وذات المنافسة الشديدة، فإن عليها أن تقود سفينة البنك بالاستخدام الفعال لأساليب

1 – المؤلف المرسل :عزمي عوض، azmiawad1@hotmail.com

الإدارة العلمية والتجديد المستمر في خدماتها بأن تبني فلسفتها على أساس العمل وعلى إشباع احتياجات مختلف أطراف التعامل من عملاء ومنشآت أعمال ومساهمين، وأيضاً خدمة المجتمع ككل، فالبنوك لم تعد فقط مؤسسات مالية تعمل في تحويل الأموال الفائضة والعاطلة إلى أموال متحركة ومنتجة تبني وتشيد وتصنع التقدم، بل تطور دورها ليشارك المؤسسات قراراتها المالية ويقدم لها الحلول للمشاكل المتعلقة بالمال، ويحتل تقييم كفاءة الأداء للبنوك أهمية خاصة في النظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها، لهذا يعتبر من أهم التحديات التي يواجهها إدارات البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام، ويتجلى هدف تقييم كفاءة الأداء للشركات والمؤسسات المختلفة في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط البنك للوقوف على نقاط القوة والضعف، كما تعد البيانات والمؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم كفاءة الأداء الكلي والجزئي للمنظمات كافة، ويمكن ذلك من خلال إجراء المقارنة بين البيانات المالية للمنظمة الواحدة خلال فترة زمنية محددة أو مقارنة متوسط البيانات المالية لمجموعة منظمات مع معيار الصناعة للمنظمات المماثلة لها في نفس النشاط أو القطاع.

على أساس ما تقدم تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن بلورتها في السؤال الرئيس التالي : ما تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء المصارف التجارية الوافدة ؟

أولا : منهجية الدراسة

1 – منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والأدبيات والدوريات العربية التي اهتمت بالتحليل المالي بعامة، واستخدام البيانات المالية والحصص السوقية في تقييم الأداء بشكل خاص، وقد أغنت تلك المراجع الجانب النظري للدراسة ، فضلا عن استخدام المنهج التطبيقي وذلك من خلال تطبيق الدراسة على البنوك التجارية الفلسطينية للفترة 2012–2017 بالتركيز على بنك فلسطين والبنك العربي وتحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها لفترات المقارنة.

2– مشكلة وأسئلة الدراسة

على ضوء التطورات المصرفية تطرح الدراسة الحالية تساؤلات عدة حول مدى كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية وقدرتها على مواجهة المعيقات الاقتصادية التي أوجدها الاحتلال الصهيوني الغاشم لفلسطين وأيضا في مواجهة المنافسة التي تشكلها المصارف الأجنبية العاملة في السوق الفلسطيني، حيث تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما هو تقييم كفاءة أداء البنوك التجارية الفلسطينية مقارنة مع أداء البنوك الأجنبية العاملة في فلسطين؟ وينبثق عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

1.هل استطاعت البنوك التجارية الفلسطينية أن تنمو بمستوى أداؤها لتنافس البنوك الوافدة بالرغم من حداثة نشأتها والمعيقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني؟

2.هل استطاعت البنوك التجارية الفلسطينية أن تتبؤ مراكز تنافسية متقدمة بالرغم من الظروف السياسية والمخاطر الاقتصادية التي تعصف في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال الغاشم للأراضي الفلسطينية؟

3. ما مدى تمتع البنوك الفلسطينية المحلية بالكفاءة المصرفية التي تعكس قدرتها على مواجهة المنافسة من قبل البنوك الوافدة؟

4.ما مستوى كفاءة الأداء المصرفي للبنوك التجارية الفلسطينية مقارنة بمستوى كفاءة الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأجنبية بالتركيز على دراسة حالة بنك فلسطين والبنك العربي؟

3– أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول قطاعا هاماً في الاقتصاد الفلسطيني وهو القطاع المصرفي باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد ، فبناء اقتصاد مزدهر لا يكون إلا بوجود قطاع مصرفي متين ومتطور، وهذا لا يكون إلا عن طريق تحقيق الكفاءة في الأداء لتعظيم الأرباح وبالتالي ضمان النمو والتطور ، وتبرز أهمية الدراسة من خلال :

1. تسليط الضوء على أهمية استخدام البيانات المالية ومؤشرات الحصص السوقية في تقييم أداء المصارف، وتحديد كفاءتها وفعاليتها في إدارة أصولها ، فالتغيرات التي تشهدها البنى الاقتصادية تستوجب الاعتماد على التحليل المالي لتقويم كفاءة الأداء وبيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ما هو مخطط له وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف وتطويرها من خلال وضع الخطط والسياسات المالية المدروسة.

2. تظهر أهمية البحث في كون أن الكفاءة المصرفية أصبحت ضرورة وليس خياراً ، لضمان مسايرة العولمة المالية وما تحمله من تحديات المنافسة.

3. تنبع أهمية الموضوع في تسليط الضوء على واقع البنوك التجارية الفلسطينية من حيث الكفاءة و بالتالي الحكم على قدرتها التنافسية وفي مواجهة التحديات التي تعصف في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال الصهيوني.

4–أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1.الدخول في تفاصيل التأصيل العملي لتقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع البنوك التجارية الوافدة باستخدام البيانات المالية والحصص السوقية .

2.تقييم الكفاءة المصرفية للبنوك الفلسطينية باعتبارها مطلبا أساسيا في ظل المنافسة المصرفية والتحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الفلسطيني نتيجة الاحتلال الصهيوني .

3. معرفة الوضع التنافسي للبنوك التجارية الفلسطينية مقارنة مع البنوك التجارية الوافدة بالتركيز على دراسة حالة بنك فلسطين والبنك العربي ، وكيفية الوصول إلى درجة عالية من الكفاءة وتعزيزها في الصناعة المصرفية ككل، مما يسهم في تحسين الاقتصاد الوطني .

5– مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستثناء البنوك الإسلامية بسبب اختلاف أسلوب العمل فيها ، كما استثنت الدارسة بعض البنوك التجارية الأجنبية اما بسبب الخسائر التي تتكبدها تلك البنوك أو بسبب الاستحواذ عليها من قبل بنوك أخرى خلال فترة الدراسة، وتشمل عينة الدراسة بنك فلسطين والبنك العربي، كونهما من أهم المصارف التجارية العاملة في فلسطين .

ثانيا:الدراسات السابقة

1 - دراسة التميمي وقدومي بعنوان : تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية (عينة مختارة –دراسة مقارنة) 2002، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي لعينة مختارة من البنوك التجارية الأردنية وهي البنوك الاستثمارية الأردنية خلال السنوات (1998–2002)، وذلك باستخدام النسب المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للبنوك، لمعرفة مستوى أدائها مقارنة مع مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية الأخرى العاملة في السوق الأردني خلال سنوات الدراسة ، ولأغراض تحقيق هدف الدراسة فقد تم استخراج متوسط المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم نشاط البنوك الاستثمارية عينة الدراسة وكفاءة تشغيل رأسمالها ونسب ربحيتها، كما تم استخراج المتوسط للمؤشرات ذاتها (المعيار الصناعي) لأحد عشر بنكاً يمثلون مجتمع الدراسة، ثم تمت المقارنة فيما بين المتوسطين ، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف إدارة الأموال واستخدامها لدى البنوك الاستثمارية الأردنية، وأتضح ذلك من خلال وجود فائض كبير في كمية النقد الذي تحتفظ به البنوك الاستثمارية سواء على صورة نقد في الصندوق أو لدى البنوك الأخرى، كما أظهرت الدراسة انخفاض في معدل العائد على رأس المال المدفوع للبنوك،وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن الأخذ بها لمواجهة انخفاض العوائد التي حققتها البنوك عينة الدراسة خلال السنوات التي تم بحثها.

2- دراسة الصمادي وآخرون بعنوان : تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية، 2013 ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل تنافسية المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفي الأردني ومدى قدرة المصارف المحلية على مواجهة التحديات التنافسية من المصارف الأجنبية وتحديد أهم العوامل المؤثرة في التنافسية .وقد اعتمدت الدراسة نموذج بانزر روز بشكل رئيسي إضافة إلى استخدام أسلوب pooled and panel data analysis الذي يمكن تقديرهما بنموذج الأثر الثابت والعشوائي وطريقة المربعات الصغرى لاختبار بيانات الدراسة OSL والتأكد من مدى ملاءمتها لنموذج القياس، حيث تم تطبيق هذه النماذج على بيانات متعلقة بتسعة عشر مصرفا تجاريًا منها ستة (6) مصارف أجنبية خلال فترة القياس الواقعة ضمن(2009-2000) وقد توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي الأردني يعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية وأن المصارف التجارية الأجنبية تشكل تحديًا تنافسيًا للمصارف المحلية، حيث دلت النتائج على أن ربحيتها كانت أعلى نسبيا، وأن العوامل المؤثرة في تنافسيتها كانت مختلفة عن تلك العوامل في المصارف المحلية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تخفيض التكاليف في المصارف المحلية لاسيما تكاليف التمويل ووضع سياسات كفيلة بضبط هذه التكاليف وتحسين مستويات الربحية بالإضافة إلى ضرورة استقطاب حجم أكبر من الودائع باعتبارها عنصرًا إيجابيًا في الربحية مع الاهتمام بتعزيز جودة خدماتها المصرفية.

3- دراسة كرومي أسبة بعنوان: تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية، 2016، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم أداء ثلاثة بنوك تجارية تعمل في الجزائر، وهي البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2012- 2005، وبنك البركة وبنك ترست خلال المدة 2014-2007واعتمدت الدراسة في تقييمها على التحليل بواسطة نسب الربحية ونسب السيولة ونسب ملاءة رأس المال بالتطبيق على البنوك محل الدراسة، كما تم مقارنة أداء البنوك الثلاثة للفترة 2012 -2007 باعتبارها الفترة التي توفرت فيها المعلومات والبيانات المالية لكافة البنوك عينة الدراسة، وتظهر نتائج الدراسة انخفاض أداء البنك الوطني الجزائري، كما أبدى بنك البركة كفاءته العالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح وكذا قدرته على الوفاء بالتزاماته وذلك بتحقيقه لمعدلات مرتفعة للسيولة، وتميز بنك ترست بقدرته العالية على رد الودائع وعلى امتصاص خسائر الأصول الخطرة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة، وقد تشكل هذه الدراسة إطارا مرجعيًا للدراسات المستقبلية، لاسيما وأن عدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على المستوى المحلي كان محدودًا (في حدود علم الباحث)، وبذلك يمكن لهذه الدراسة توجيه الدراسات المستقبلية لتناول مختلف الموضوعات ذات الصلة بالدراسة الحالية.

المحور الأول: الإطار النظري

تمثل المصارف قطاعاً هاماً في الاقتصاد الوطني، وتلعب دوراً رئيسا في دعمه وتطويره، ووسيطاً أكثر أماناً بين المدخرين والمستثمرين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، ومن الضروري تقويم كفاءة أداء المصارف لأن عملية تقويم الأداء تعتبر أساسية لتحديد مدى كفاءتها في إدارة أصولها بالشكل الأمثل، ولإظهار قدرتها على تحسين وتطوير نوعية الخدمات التي تقدمها، إضافةً إلى وضع الخطط المستقبلية للنهوض بالعمل المصرفي إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع التقدم الاقتصادي والتقني، وتقويم الأداء بواسطة البيانات المالية يعطي صورة واضحة عن كفاءة المركز المالي للمصارف، وتعد الكفاءة من المفاهيم الاقتصادية التي تم استخدامها في العديد من المجالات المختلفة، إذ أن لها أهمية ودور كبير على مستوى القطاع العام والخاص وعلى العديد من المنشآت والمنظمات ومن أمثلتها القطاع المصرفي، والتي يطلق عليها الكفاءة المصرفية التي تعتبر من المؤشرات التي تدل على نجاح أو فشل هذه المؤسسات والتي يمكن من خلالها تقييم أدائها، إذ أن كفاءة أداء المصرف يمكن التعبير عنه بمدى إمكانية إيجاد التوازن والتوافق ما بين غايته في تحقيق الربحية والقيود المفروضة عليه، والمتمثلة في الاحتفاظ بالسيولة اللازمة وتقليل المخاطر والتكاليف وتحقيق الأمان والمنافسة .

ويعتبر التحليل المالي أداة لقياس الكفاءة المصرفية من خلال تفسير وتقييم القوائم المالية المنشورة وفهم كيفية إعدادها، لذلك لابد من اعتبار القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المصرفي ومدخلات أساسية لعملية التحليل المالي، وبعبارةٍ أخرى فان القوائم المالية تمثل نتاج الدورة المحاسبية، وبداية الطريق لعملية التحليل المالي للحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في تقييم أداء المنشآت المالية والمصرفية، لذلك فإن عملية تقييم الأداء تعتبر مهمة لابد من إنجازها، وذلك لتحسين وتطوير أداء المنشآت المالية والتي منها المصارف التجارية لتكون قادر على المنافسة وجاهزة لاستيعاب التطورات التقنية والتكنولوجية كافة.

أولا– مفهوم التحليل المالي وتقييم كفاءة الأداء:

تشير كلمة تحليل في اللغة إلى تبسيط الشيء أو تفكيكه إلى العناصر التي يتكون منها، والتحليل المالي لا يخرج في إطاره العام عن معنى التحليل من حيث تفكيك البيانات المالية وجعلها أكثر وضوحاً وفائدة من أجل أغراض اتخاذ القرار الإداري، وبصورة مبسطة فالتحليل المالي هو مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي للبيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (الطعمة، 2014، صفحة 10)

وتبرز أهمية التحليل المالي في توفير المؤشرات المالية الأساسية لتقييم الأداء المصرفي، وتحديد كفاءته وفعاليته في إدارة أصوله بالشكل الأمثل، فالتغيرات التي تشهدها البنى الاقتصادية والاجتماعية تستوجب الاعتماد على التحليل المالي لتقييم الأداء وبيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ما هو مخطط له، وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف وتطويرها من خلال وضع الخطط والسياسات المالية المدروسة، ويعتبر التحليل المالي أيضا ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة، فهو منطلق العملية الإدارية ونقطة البداية فيها، وحتى يتمكن صناع القرار في المصارف من وضع الخطط المالية لابد من معرفة المركز المالي للمؤسسة، ويمكن استخدام البيانات المالية والتي تمثل خلاصة النشاط التشغيلي في اتخاذ القرارات الإدارية وفي التخطيط والرقابة والتقييم لأداء المؤسسة ، وتوفير معلومات يمكن الاعتماد عليها في تحديد نقاط القوة والضعف لفرص الاستثمار المتاحة وطرائق تمويلها، وتقديم معلومات للمستثمرين والدائنين بما يمكنهم من تحديد القابلية الإدارية ومستويات الربحية لمنظمات الأعمال ، كما أن البيانات المالية تمثل وسيلة المنظمة للتنبؤ بالأرباح والتغيرات التي تحصل في الخطط التشغيلية ، كما تستفيد معظم المؤسسات من عملية التحليل المالي في رسم سياساتها المستقبلية في الائتمان والاستثمار وفي الرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية الأخرى ذات العلاقة بوظائف المنشأة الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية، كما يمكن للمصارف استخدام التحليل المالي لغايات منح الائتمان وتقييم الاستثمارات (الراوي، 2003، صفحة 324) والهدف من التحليل المالي أيضا إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام ، وذلك بإعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان نقاط القوة والضعف، وتحديد مقدار السيولة النقدية المتوفرة بالمصرف لمواجهة كل الالتزامات المترتبة عليه، وتحديد مدى سلامة مركزه المالي، أما هدف تقويم الأداء فهو تحسين وتطوير الأداء بالمنشآت المصرفية، وبيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف لإمكانية دراسة أسبابها ووضع الحلول والخطط الكفيلة بعلاجها.

1– مفهوم تقييم كفاءة الأداء:

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع من أجل تلبية حاجات ورغبات الأفراد المتجددة، ولمفهوم الكفاءة المصرفية معنى واسع ولا يمكن حصره في نطاق ضيق، ويمكن تعريف الكفاءة بالمفهوم التالي وهو أن تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية ، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى (حدة و توي، 2011، صفحة 61) .

كما أن تقييم كفاءة الأداء تعتبر أحد المقومات الرئيسية للعملية الرقابية، إذ تتم مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة المنشأة، فضلا عن الأداء الكلي بمؤشرات محددة مقدما، وذلك لتحديد الانحرافات عن الأهداف السابق تحديدها، وتحديد المراكز المسئولة عنها

وإرجاعها لأسبابها لتلافيها في المستقبل، وذلك للحكم على كفاءة التشغيل سواء على مستوى الوحدة أو على مستوى الأنشطة الداخلية (خشارمة، 2002، صفحة 267).

ويعرف كفاءة الاداء أيضا بأنه تقييم استخدام الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، اذ يهتم هذا الجانب باستخدام الموارد المتاحة في الاداء الفعلي، ويعبر عنه بكفاءة الأداء، ويتحدد الاداء الكفء بالعلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات الذي يتضمن استخدام الموارد المتاحة استخداما امثل في تحقيق حجم النشاط الفعلي، اذ يكون الاداء الأكثر كفاءة في حالة استخدام اقل الموارد المتاحة لإنتاج المخرجات المطلوبة نفسها او اكبر منها باستخدام كمية المدخلات نفسها (عبد الحي و محرم، 1985، صفحة 415).

كما يعرف تقييم كفاءة الأداء بأنه تقييم الأداء الاقتصادي على مستوى الوحدة الإنتاجية الصناعية بهدف معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة لتلك الوحدة الصناعية وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وآثار ذلك على المشروع نفسه وأثره على إستراتيجية الاقتصاد القومي (عبد الله، 1999 ، صفحة 190)، أي أن التقييم بصورة عامة هو عملية دراسة الأهداف والخطط المرسومة مع ما تحقق فعلا بغية معرفة الانحرافات سواء كانت منها الايجابية أو السلبية ،مع الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء تلك الانحرافات السلبية من اجل تصحيحها، والإبقاء على الحالات الايجابية وتعضيدها من اجل الاستمرار في تطوير المشروع الذي ينعكس بدوره على مجمل الاقتصاد القومي (الموسوي، 1999 ، صفحة 122) وبالمحصلة فان هناك ترابط وثيق بيم التحليل المالي وتقييم كفاءة الأداء، فالتحليل المالي يمثل الأداة الرئيسية لتقييم كفاءة الأداء سواء على مستوى المشروع أو على المستوى القومي، لان عملية التحليل المالي تسبق عملية اتخاذ القرارات، ومن ثم فهي تخدم أغراض التخطيط كما أنها تلي مرحلة التنفيذ ومن ثم فهي تخدم عمليات التقييم والرقابة والمتابعة، كما أنها تمثل نقطة البدء عند التفكير في المستقبل، وتتضمن وظيفة التحليل المالي تفسير البيانات الحسابية واستخدامها في تقييم أعمال الشركات وأدائها والتعرف على مراكزها المالية ودراسة القوائم المالية بعد تبويبها مع استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية (حناوي و اخرون، 2000، صفحة 65) .

2- أهمية التحليل المالي

إن توسع المنظمات وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فان أهمية التحليل المالي تتمثل بالاتي (الحيالي، 2004، صفحة 24):

أ .التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشاة.

ب. يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء .

ت .التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية .

ث .التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات الهامة خاصة قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

لذلك فان التحليل المالي يساعد في تقييم المنشأة من حيث مركزها المالي ومدى فاعلية أنشطتها المختلفة وكفاءتها في استخدام الأموال، وتتمثل أغراض التحليل المالي في الجوانب الآتية (شاكر، اسماعيل، و نور، 2000، صفحة 22):

1. مساعدة الادارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
2. تقييم الاداء للإدارة والأقسام فضلا عن تقييم السياسات الادارية.
3. توضح سير العمليات الإنتاجية وتقيم ربحية المنشأة.
4. يساعد التحليل المالي على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المنشاة حيث تتكامل ادارات المنشاة الفرعية كالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد.
5. دراسة وتقييم قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية و تقييم قدرتها على الاستمرار ومركزها الائتماني.

3– أهمية تقييم كفاءة الأداء:

ان عملية تقييم كفاءة الأداء عملية هامة وضرورية من اجل معرفة مدى تحقيق المنشأة لخططها وأهدافها ، وهي جزء من العملية الرقابية ، ولتقييم الأداء أهميتها الآتية (عبد الله، 1999 ، صفحة 191) :

أ. ان عملية تقييم كفاءة الاداء توضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية سواء في المشروع الاقتصادي الخاص أو على مستوى الاقتصاد القومي.

ب. ان عملية تقييم كفاءة الأداء تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام الإدارية بوظائفها على أكمل وجه .

ت. ترتبط عملية تقييم كفاءة الأداء بالتخطيط حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما تطبق المنشأة مهامها على أكمل وجه، ومن ثم محاولة تجاوز القصور الذي حصل في عملية التخطيط نفسها.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن عملية تقييم كفاءة الأداء هي تقييم ما تم انجازه مقارنة بما تم التخطيط له كما ونوعا وخلال مدة زمنية معينة لأنشطة المنشأة وباستخدام مجموعه من المعايير والأساليب والمؤشرات والأدوات ، ولأجل قيام الإدارة بعملية تقييم الأداء فانه يتوجب إتباع أحد الاسلوبين (جميل و سعيد، 2007، صفحة 118) :

1.مقارنة عملية التنفيذ الفعلي بالمعدلات والخطط والسياسات الموضوعة : ويهدف هذا الاسلوب الى رقابة الاداء الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المخطط وهذا يعني ضرورة وجود موازنات تقديرية ووجود معدلات نمطية تستخدم اساس لتقييم الاداء الفعلي لأنشطة المنشأة او من خلالها يمكن الكشف عن الانحرافات في الاداء الفعلي اذا ما قورن بالأداء المخطط بغرض تشخيص أسبابها ومن ثم تصويبها.

2.مقارنة النتائج الفعلية بعضها ببعض ضمن المدة المحاسبية الواحدة او تاريخيا : ويهدف هذا الاسلوب الى اكتشاف التغيرات في النتائج الفعلية عن طريق مقارنة بعضها والعمل على تفسيرها.

وتتمثل مزايا تقييم الاداء في الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها الانتاجية ، ومن ثم تحديد نسبة تحقيق الاهداف المحددة مقدما من قبل الادارة وبيان درجة الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة ، وأيضا تحديد اسباب الانحرافات من خلال تحليلها بشكل مفصل ، وبيان نسبة الانحرافات التي تعود الى الاداء او الى الرقابة او الى التخطيط وتوجيه نظر الادارة الى تلك الانحرافات وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها ومنع حدوثها (جميل و سعيد، 2007، صفحة 119).

ثانيا : تقييم كفاءة الاداء باستخدام التحليل المالي

تعتبر معايير الأداء من الأدوات التحليلية المفيدة والهامة ، والتي تستخدمها الإدارة لتحليل نتائج الأعمال أو الأداء الفعلي بقصد تقييم أداء المنشآت، ويكون ذلك إما بمقارنة المعايير المعدة على مستوى الصناعة ، أو على مستوى المنشأة ، أو بالمقارنة مع النتائج التي حققتها المنشآت المماثلة في السنوات السابقة ، وبالنسبة للبنوك فإن التحليل المالي يعتبر أساسا من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوف المالية ، ودراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد مكامن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المصرف ، وكذا يساعد على معرفة مركز البنك وحقيقة وضعه وأين يقف بين بقية البنوك المماثلة ، ويدل على الأخطار التي يمكن أن يواجهها، لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ، ويعتبر التحليل المالي الوسيلة التي تمكن المنظمات والمؤسسات المعنية بالتحليل من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة المنشأة ، حيث يقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة، لذا فإن أساليب التحليل المالي تتعدد على النحو التالي (مطر، 2003، صفحة 30):

1.**التحليل الرأسي / الساكن للقوائم المالية :** يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة العلاقة الكمية بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة ، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة، وبمعنى أخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين، وبموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية، فمثلاً تنسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها، ويتسم هذا التحليل بالسكون والثبات لأنه يدرس العلاقة بين بندين أو مجموعتين في فترة زمنية محددة (جلدة، 2009، صفحة 165) ، وبمعنى اخر فان التحليل الرأسي يقوم على دراسة عناصر ميزانية واحدة ، وذلك من خلال اظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية الى مجموع الميزانية او الى المجموعه التي ينتمي اليها ويعني هذا تحويل الارقام المطلقة الواردة في الميزانية الى نسب مئوية وهذا بدوره يعني أن مجموع الميزانية سيتحول الى رقم مئوي مساوٍ 100% في كلا الطرفين ، أما اذا نسبت العناصر الى المجموعه التي تنتمي اليها عندئذ يصبح مجموع كل مجموعه مساوٍ 100%، وعملية نسب العنصر الى المجموع أو الى المجموعه التي تنتمي اليها يعود الى غاية التحليل فيما اذا كانت موجهه لمعرفة الوزن النسبي (جميل و سعيد، 2007، صفحة 121).

2.**التحليل الأفقي / المتغير للقوائم المالية:** يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، وذلك للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه (الراوي، 2003، صفحة 324) ،حيث يتم دراسة حركة بند معين أو عدة بنود على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو معدل التغير على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، ويدعى التحليل الافقي ايضا بالتحليل المتحرك لأنه يدرس التغيرات الحاثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية (شاكر، اسماعيل، و نور، 2000، صفحة 39)، وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها، إلا أنهم وبنفس الوقت يكملان بعضهما البعض.

3.**تحليل النسب المالية :** ويتضمن حساب نسب محاسبية خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر، والنسب المالية تستخدم عادة لقياس الانحرافات المالية للمؤسسة ، ولتحديد نوعية الإدارة لهذه المؤسسة،وتتجلى اهميتها في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة ، **ويعتبر** هذا الأسلوب من التحليل الأكثر شيوعاً لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشأة (الماجري، 2009، صفحة 22).

ولاختلاف طبيعة النشاط في المصارف التجارية عن نشاط الوحدات الاقتصادية الاخرى غير المصرفية ، فالنسب المالية المستخدمة لتقييم أداء المصارف التجارية تختلف عن النسب المالية المستخدمة لتقييم أداء الوحدات التجارية الغير مصرفية (جميل و سعيد، 2007، صفحة 121)، وضمن هذا الاطار سوف ندرج أهم ثلاثة أنواع من النسب المالية لتقييم الاداء المالي للبنوك التجارية وهي :

1.**نسب السيولة والنشاط** : وتمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة دون تأخير، والمصارف تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الامر الذي يتطلب ان تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية ، وان انخفاض مؤشر السيولة يؤدي الى فقدان ثقة العاملين بالمصرف (الشكرجي، 1999، صفحة 107)، ومن أهم مؤشرات السيولة والنشاط في المصارف التجارية :

أ. صافي التسهيلات الائتمانية / اجمالي الموجودات

ب. صافي التسهيلات الائتمانية / ودائع العملاء

ت. ودائع العملاء / مجموع الموجودات

2. مؤشرات الربحية: تسعى المصارف لتحقيق اعلى مستوى من الارباح، اذ يعد هدف الربحية من الاهداف الرئيسة للمصرف، ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه ان يوظف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالقروض والاستثمارات، فكلما سعت المصارف الى زيادة ايراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك الى زيادة الربحية (الشكرجي، 1999، صفحة 115)، ومن أهم مؤشرات الربحية في المصارف التجارية الاتي (رمضان و جودة، 2003، صفحة 277):

أ. صافي ايرادات الفوائد والعمولات / مجموع الايرادات

ب.العائد على الاصول = صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الموجودات

ت.العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

3. هيكل رأس المال : والهدف من هذا المؤشر هو إبراز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبة رأس المال ومنها:

أ.مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات

ب.مجموع حقوق الملكية / مجموع الموجودات

ت.الأرباح المدورة / مجموع حقوق الملكية

وقد يذهب البعض الآخر من المختصين (الحيالي، 2004، صفحة 29) إلى اعتبار أن النسب المالية أعلاه هي من الأساليب التقليدية لكنها وعلى كل حال تبقى مهمة ولها أثر مهم في عملية التحليل المالي ، وأن هناك أساليب حديثة كالأساليب الرياضية والإحصائية وبحوث العمليات مثل القيمة المعرضة للخطر والقيمة الاقتصادية المضافة وبطاقات الدرجات المتوازنة وقياس العائد المعدل بالمخاطرة .

ثالثا– استعمالات التحليل المالي:

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الآتي (عقل، 2006، صفحة 312) :

1.التحليل الائتماني: Credit Analysis هذا النوع من التحليل يقوم به عامة المقرضين من اجل معرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضا لأحد الأطراف، لذا يقومون بتحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضا من اجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه.

2. التحليل الاستثماري:Investment Analysis هذا النوع يهتم بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة عامة ، وهو من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مدار اهتمام نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات.

3. تحليل الاندماج والاستحواذ : Merger & Acquisition Analysis إن عمليات الاستحواذ والاندماج بين الشركات تحتاج إلى القيام بعملية تحليل مالي للمنشاة المراد الاستحواذ عليها او الاندماج معها، من أجل الوقوف على القيمة الحقيقة للمنشاة ومن أجل معرفة موقع المنشاة في السوق بالإضافة إلى أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المنشاة وغيرها من القضايا، وتعتبر عملية الاندماج أو الاستحواذ من الأمور المهمة والتي تكون مكلفة سيما إذا لم تكن قائمة على دراسة وتحليل دقيق وبالتالي فان الأهمية تتأتى من هذا الجانب.

4.تحليل تقييم الأداء:Performance Analysis وهو من الأنواع المهمة كون ان غالبية الاطراف(الإدارة والمستثمرون والمقرضون وغيرهم) تقوم بهذا النوع من التحليل باعتبار انه يقوم بتقييم المؤسسات من جهات عديدة كتقييم الربحية وكفاءة المؤسسة في إدارة الموجودات أو توازنها المالي أو فيما يتعلق بالسيولة والنمو .

5. التخطيط : planning يعتبر التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط حيث يُستعان به في وضع تصور لأداء المنشاة المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المنشاة .

رابعا : العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية

تعتبر العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية من بين العوامل المؤثرة على الأداء المصرفي ،ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى عوامل داخلية و عوامل خارجية (عمايرة، 2005، ، صفحة 56):

1.العوامل الداخلية : والتي تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك ، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك ،كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على حقوق الملكية و العائد على الاستثمار و كذلك حجم الموجودات.

2. العوامل الخارجية: وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك ومختلف التشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي تحديداً ، والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطيات النقدية المفروضة على البنوك ، والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

المحور الثاني: واقع القطاع المصرفي الفلسطيني وتقييم كفاءة أداؤه

تحتلّ الصناعة المصرفية في فلسطين أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، نظراً لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسري في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية ، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة أنشطتها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها ، ومن الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم وقوي ، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ، ويسهم بشكل فعّال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره .

اولا :تطور القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة 2012–2017

على الرغم من التحديات والمعيقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، إلا ان القطاع المصرفي الفلسطيني الذي اتسم بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي باعتباره المكون الرئيس للنظام المالي،حيث بلغ في العام 2017 عدد المصارف المرخصة في فلسطين 15 مصرف منها 7 مصارف محلية، وعدد 8 مصارف اجنبية تجارية ، وبعدد فروع بلغت 332 موزعه بين 204 فرع للبنوك المحلية وعدد 128 فرع للبنوك الاجنبية وبنسبة زيادة في اجمالي عدد الفروع قدرها 10% عن العام 2016 (تقارير، 2012-2017) ، قد واصل نموه مثبتا قدرته على التعامل مع كثير من المخاطر المحلية والإقليمية وبالأخص مخاطر الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، ومرسخا نفسه كأحد أهم ركائز دعم الاقتصاد الفلسطيني ، ويظهر ذلك جليا في الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) ، حيث بلغت اجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين 15,376.4 مليون دولار في العام 2017 وبنسبة نمو بلغت 59% مقارنة مع العام 2012 حيث بلغت 9,663.8 مليون دولار، وبلغت اجمالي ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في فلسطين في العام 2017 ما قيمته 11,948.8 مليون دولار متزايدة بنسبة 60% عن العام 2012 حيث بلغت 7,460.1 مليون دولار، اما عن التسهيلات المصرفيه الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني فقد بلغت في العام 2017 ما قيمته 7,900.2 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 91% عن العام 2012 حيث سجلت ما قيمته 4,117.9 مليون دولار ، وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنوك العاملة في فلسطين 894.7 مليون دولار في العام 2012 ارتفع الى 1,082.6مليون دولار في العام 2017 وبنسبة نمو بلغت 21% ، وقد بلغ صافي أرباح البنوك في فلسطين 168.5 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 36% عن العام 2012 حيث بلغت 123.5مليون دولار، أما عن مجموع حقوق الملكية للقطاع المصرفي الفلسطيني فقد نمت وبنسبة 39% لتصل الى 1,752.9 مليون دولار في العام 2017 مقارنة مع 1,258.0 مليون دولار في العام 2012.

جدول(1) أهم البيانات المالية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة 2012–2017 (لأقرب مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الموجودات	9,663.8	10,783.8	11,416.7	12,271.0	13,765.1	15,376.4
مجموع المطلوبات	8,405.7	9,422.2	9,949.1	10,271.0	12,093.8	13,623.5
رأس المال المدفوع	894.7	928.1	976.0	961.3	1,021.7	1,082.6
مجموع الاحتياطيات	241.8	288.2	306.8	346.0	377.7	420.9
مجموع حقوق الملكية	1,258.0	1,361.5	1,467.4	1,467.6	1,601.8	1,752.9
مجموع ودائع العملاء	7,460.1	8,277.0	8,906.4	9,627.8	10,586.7	11,948.8
مجموع التسهيلات	4,117.9	4,404.3	4,816.6	5,736.7	6,765.4	7,900.2
ايرادات الفوائد والعمولات	376.4	423.4	0,443.6	460.9	492.4	580.1
اجمالي الايرادات	434.3	479.3	514.5	530.6	569.7	680.6
اجمالي صافي الربح	123.5	143.4	146.9	132.8	149.3	168.5
اجمالي الارباح المدورة	106.4	121.8	159.6	129.6	136.4	170.8

المصدر: البيانات المالية من اصدار جمعية البنوك في فلسطين 2012–2017 والجدول من اعداد الباحث

جدول (2) أهم المؤشرات المالية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة 2012–2017 (%)

مؤشر هيكل رأس المال	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
المطلوبات / الموجودات	87.0	87.4	87.1	88.0	88.3	88.6
التسهيلات / حقوق الملكية	327.4	323.5	328.2	390.9	422.4	450.6
حقوق الملكية/الموجودات	13.0	12.6	12.8	11.9	11.7	11.4
الارباح المدورة / حقوق الملكية	8.4	9.0	10.9	8.8	8.5	9.7
مؤشر السيولة والنشاط	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
ودائع العملاء / مجموع الموجودات	77.2	76.7	78.1	78.5	77.3	77.7
التسهيلات المباشرة / مجموع الموجودات	42.6	40.8	42.2	46.8	49.4	51.4
التسهيلات المباشرة / ودائع العملاء	55.2	53.2	54.0	59.6	63.9	66.1
مؤشر الربحية	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
صافي ايرادات الفوائد والعمولات / الايرادات	86.8	88.3	86.2	86.8	86.4	85.2
العائد على الموجودات	1.3	1.3	1.3	1.0	1.0	1.1
العائد على حقوق الملكية	9.8	10.5	10.0	9.1	9.3	9.6

المصدر: المؤشرات المالية من إصدار جمعية البنوك في فلسطين 2012–2017 والجدول من اعداد الباحث

ثانيا : تقييم كفاءة أداء المصارف التجارية الفلسطينية مقارنة مع أهم المصارف التجارية الوافدة

تنبع أهمية استخدام البيانات المالية من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة تستخدم للمقارنة في تقييم كفاءة الاداء ،وأيضا للتوجيه والإنذار لمتخذي القرار وواضعي السياسات لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات لتطوير الاداء ، والجدول أدناه (3) يبين البيانات المالية للبنوك التجارية الفلسطينية بالمقارنة مع أهم بيانات البنوك التجارية الوافدة للعام 2017، وهو دليل اخر على تطور ونمو البنوك التجارية الفلسطينية بالرغم من التحديات والمعيقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني وحداثة نشأتها بالمقارنة مع البنوك التجارية الوافدة.

جدول(3)البيانات المالية لأهم البنوك التجارية العاملة في فلسطين للعام 2017 (لأقرب مليون دولار)

القطاع المصرفي الفلسطيني	الموجودات 15,376.4	الودائع 11,948.8	التسهيلات 7,900.2	حقوق الملكية 1,752.9	صافي الربح 168.5
بنك فلسطين *1960	4,884.8	3,768.6	2,518.5	449.9	54.0
بنك القدس *1995	1,075.6	855.3	658.5	102.7	11.1
البنك الوطني *2006	1,079.3	808.7	653.8	97.5	9.2
بنك الاستثمار الفلسطيني *1995	443.2	297.6	210.5	90.8	3.9
الإجمالي للبنوك المحلية	7,482.9	5,730.2	4,041.3	741	78.2
نسبة إلى القطاع المصرفي	**%48.6**	**%47.9**	**%51.1**	**%42.2**	**%46.4**
البنك العربي *1930 **1994	3,547.9	3,022.8	1,784.6	296.0	59.0
بنك القاهرة عمان*1960 **1986	971.2	718.6	484.5	103.6	8.6
بنك الاسكان*1973 **1995	645.3	521.2	203.3	99.1	5.7
بنك الاردن*1960 **1994	624.4	515.2	278.4	93.4	7.2
الإجمالي للبنوك الوافدة	5,788.8	4,777.8	2,750.8	592.1	80.5
نسبة إلى القطاع المصرفي	**%37.6**	**%39.9**	**%34.8**	**%33.7**	**%47.7**

*سنة التأسيس ** سنة مزاولة العمل في فلسطين

المصدر: البيانات المالية من اصدار جمعية البنوك في فلسطين 2012-2017 والجدول من اعداد الباحث

بالنظر الى إجمالي موجودات البنوك التجارية المحلية الفلسطينية في مجتمع الدراسة فقد نمت بنسبة 18.4% حيث سجلت في العام 2016 ما قيمته 6,318.9 مليون دولار ارتفعت الى 7,482.9مليون دولار في العام 2017 وبحصة سوقية بلغت 48.6% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني ،مقارنة مع نسبة نمو بلغت 3.2% للبنوك الوافدة في مجتمع الدراسة حيث كانت 5,608.9 مليون دولار في العام 2016 ارتفعت الى 5,788.8 مليون دولار في العام 2017 وبحصة سوقية بلغت 37.6% في العام 2017 من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني ، وإذا ما اضفنا البنوك الإسلامية المحلية الفلسطينية الى البنوك التجارية المحلية فان الحصة السوقية للبنوك المحلية الفلسطينية كافة تصبح 56.1% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني وبقيمة إجمالية تبلغ 8,621.0 مليون دولار في العام 2017 ، وإذا ما أضفنا باقي البنوك الوافدة إلى قائمة البنوك الوافدة في مجتمع الدراسة في الجدول أعلاه تصبح حصتهم السوقية 43.9% وبقيمة إجمالية تبلغ 6,755.3 مليون دولار في العام 2017، وهذا يعني أن البنوك التجارية الفلسطينية استحوذت على حصة مسيطرة من السوق الفلسطيني من حيث حجم الموجودات بالرغم من حداثة نشأتها بالمقارنة مع نشأة البنوك الوافدة .

وبالرجوع إلى ودائع العملاء للبنوك المحلية التجارية فقد نمت بنسبة 18.8% حيث كانت 4,821.5 مليون دولار في العام 2016 ارتفعت إلى 5,730.2 مليون دولار في العام 2017 وبحصة سوقية بلغت 48% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني مقارنة مع نسبة نمو بلغت 4.2% للبنوك التجارية الوافدة في مجتمع الدراسة ، حيث بلغت 4,584.7 مليون دولار في العام 2016 ارتفعت إلى 4,777.8مليون دولار في العام 2017 وبحصة سوقية بلغت 40% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، وإذا ما أضفنا البنوك الإسلامية الفلسطينية إلى البنوك التجارية المحلية في مجتمع الدراسة فان الحصة السوقية تصبح 55% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني وبقيمة إجمالية للبنوك المحلية كافة بلغت 6,566.8 مليون دولار في العام 2017 ، وإذا ما أضفنا باقي البنوك الوافدة الى البنوك الوافدة في مجتمع الدراسة تصبح حصتهم السوقية 45% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني وبقيمة إجمالية بلغت 5,382.0 مليون دولار في العام 2017.

اما عن التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك التجارية المحلية في مجتمع الدراسة في الجدول (3) فقد نمت بنسبة 14.5% حيث سجلت في العام 2016 ما قيمته 3,530.3 مليون دولار ارتفعت إلى 4,041.5 مليون دولار في العام 2017 وبحصة سوقية بلغت 51.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي الفلسطيني، وبالمقارنة مع التسهيلات الائتمانية للبنوك الوافدة فقد نمت بنسبة 19.6% حيث كانت 2,299.0 مليون دولار في العام 2016 ارتفعت الى 2,750.8 مليون دولار في العام 2017 وبحصة سوقية بلغت 34.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي الفلسطيني، وإذا ما اضفنا البنوك الاخرى الفلسطينية وهي البنوك الإسلامية المحلية الى البنوك التجارية المحلية في مجتمع الدراسة للعام 2017 تصبح الحصة السوقية للبنوك المحلية الفلسطينية 59.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي الفلسطيني وبقيمة إجمالية 4,713.6 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 15.7%، وإذا ما اضفنا باقي البنوك الوافدة الى البنوك التجارية الوافدة في مجتمع الدراسة في الجدول (3) تصبح حصتهم السوقية 40.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي الفلسطيني وبقيمة إجمالية بلغت 3,186.6 مليون دولار وبنسبة نمو 18.5% .

وبالرجوع الى مجموع حقوق الملكية للبنوك التجارية المحلية في مجتمع الدراسة فقد ارتفعت بنسبة 11.4% حيث بلغت665.1 مليون دولار في العام 2016 ارتفعت 741 مليون دولار في العام 2017 وبحصة سوقية بلغت 42.3% من اجمالي حقوق الملكية للقطاع المصرفي الفلسطيني مقارنة مع نسبة نمو بلغت 10.1% للبنوك الوافدة حيث كانت 537.3 مليون دولار في العام 2016 ارتفعت الى 592.1 مليون دولار في العام 2017 وبحصة سوقية بلغت 33.7% من اجمالي حقوق الملكية للقطاع المصرفي الفلسطيني ، وإذا ما اضفنا باقي البنوك الفلسطينية وهي البنوك الإسلامية المحلية الى البنوك المحلية التجارية في مجتمع الدراسة نجد ان الحصة السوقية لمجموع حقوق الملكية قد شكلتما نسبته 52.5 % وبقيمة بلغت 921.1 مليون دولار وبنسبة نمو 10.5% في العام 2017 ،وإذا ما اضفنا باقي البنوك الوافدة الى أهم البنوك التجارية الوافدة في مجتمع الدراسة تصبح حصتهم السوقية 47.5% وبقيمة اجمالية بلغت 831.7 مليون دولار وبنسبة نمو 8.2% في العام 2017.

اما عن مجموع صافي ارباح البنوك التجارية المحلية فقد نمت بنسبة 5.4% في العام 2017 حيث كانت 74.3 مليون دولار في العام 2016 ارتفعت الى 78.3 مليون دولار في العام 2017 وبحصة سوقية بلغت 46.5% من اجمالي صافي الربح للقطاع المصرفي الفلسطيني مقارنة مع 24.8 % لأهم البنوك التجارية الوافدة حيث كانت 64.5 مليون دولار في العام 2016 ارتفعت الى 80.5 مليون دولار في العام2017، وإذا ما اضفنا باقي البنوك الفلسطينية وهي البنوك الاسلامية المحلية الى البنوك التجارية المحلية في مجتمع الدراسة نجد أن الحصة السوقية بلغت 53.6 % من اجمالي صافي الارباح للقطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت 6.6% وبقيمة اجمالية بلغت 90.3 مليون دولار ، وإذا ما اضفنا باقي البنوك الوافدة الى اهم البنوك التجارية الوافد في مجتمع الدراسة نجد ان حصتهم السوقية اصبحت 46.4% من إجمالي صافي الربح للقطاع المصرفي الفلسطيني وبقيمة 78.2 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 21.1% في العام 2017.

المحور الثالث : تقييم كفاءة أداء بنك فلسطين والبنك العربي عينة الدراسة

أولا : تقييم كفاءة أداء بنك فلسطين

تأسس بنك فلسطين في العام 1960 كمؤسسة مالية سعت للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية في فلسطين وتمويل مختلف المشاريع وتلبية الاحتياجات المالية والمصرفية إلا ان نشاطه قد توقف في العام 1967 بسبب الاحتلال الصهيوني الغاشم، وعاد البنك لمزاولة نشاطه المصرفي بعد توقيع اتفاق باريس الاقتصادي في العام 1994، ويعد بنك فلسطين حاليا من أكبر البنوك الوطنية والأكثر انتشاراً من حيث عدد الفروع والمكاتب التي وصلت الى 91 فرعاً ومكتب ، ويخدم 917 الف عميل، وبرأس مال مدفوع قدره 200 مليون دولار، وبالرجوع الى الجدول أدناه رقم (4) حول أهم البيانات المالية للبنك ، نجد أن البنك في تطور مستمر حيث إرتفعت الموجودات

من 2,004.4 مليون دولار في العام 2012 الى 4,884.8 مليون دولار في العام 2017 وبنسبة نمو بلغت 143% مشكله ما نسبته 31% من اجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين ، وبالنظر إلى حجم التسهيلات الائتمانية فقد ارتفعت في العام2017 لتبلغ 2,518 مليون دولار بعد أن كانت 0.976 مليون دولار في نهاية عام 2012 أي بنسبة زيادة بلغت 158% مشكلة ما نسبته 32% من اجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني ، وقد زادت ودائع العملاء بنسبة 142% لتصل الى 3,768.6 مليون دولار في العام 2017 مقارنة مع 1,554.4 مليون دولار في العام 2012 مشكلة ما نسبته 36% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني ، اما عن مجموع حقوق الملكية فقد ارتفعت من 220.9 مليون دولار في العام 2012 لتصل الى 449.9 مليون دولار في العام 2017 وبنسبة نمو بلغت 103% مشكله ما نسبته 25.6% من مجموع حقوق ملكية القطاع المصرفي ، وحقق البنك صافي ارباح بقيمة 54 مليون دولار في العام 2017 وبنسبة نمو بلغت 41% مقارنة مع 38.3 مليون دولار في العام 2012 ، كما قام البنك باعتماد استراتيجية نمو مستدامة مع التركيز على الحداثة المصرفية والتكنولوجيا وأتمتة المعلومات، من خلال التطوير المستمر للخدمات والتوسع والانتشار وتأسيس دوائر جديدة لتحقيق هذا الغرض، ومن خلال القاء نظرة غير معمقة للبيانات المالية للبنك ، نجد ان بنك فلسطين يعتبر من البنوك التي تتبوأ مركز الصدارة من بين البنوك العاملة في فلسطين، وتقدير لدور وانجازات بنك فلسطين وتميزه بتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتطوره الدائم إستمر البنك بالحصول على جوائز محلية ودولية عديدة كان من أبرزها حصوله على جائزة أفضل بنك في فلسطين من عدة مؤسسات عالمية مرموقة ، كما وحاز على جائزة أفضل بنك في مجال علاقات المساهمين في المشرق للعام 2017 من جمعية علاقات المساهمين في الشرق الأوسط (السنوية، 2012-2017).

جدول (4) أهم البيانات المالية لبنك فلسطين (لأقرب مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الموجودات	2,004.4	2,348.0	2,424.7	2,785.2	4,121.3	4,884.8
اجمالي المطلوبات	1,783.5	2,096.0	2,144.6	2,479.4	3,717.7	4,434.8
التسهيلات الائتمانية	976.3	1,103.6	1,151.8	1,388.8	2,213.4	2,518.5
ودائع العملاء	1,554.4	1,745.5	2,062.5	2,242.7	3,143.1	3,768.6
م.حقوق الملكية	220.9	252.0	280. 1	305.7	403.5	449.9
رأس المال المدفوع	134.0	150.0	160.0	175.5	195.0	200.0
م .ايرادات الفوائد والعمولات	83.6	99.6	102.5	115.6	149.1	182.7
مجموع الايرادات	101.7	112.6	120.2	136.7	177.4	220.9
الاحتياطيات	55.9	73.6	79.2	93.4	111.2	122.2
ارباح/خسائر مدورة	27.6	23.8	35.9	30.6	36.1	51.1
صافي الارباح	38.3	40.4	40.2	43.1	53.0	54.0

المصدر: البيانات المالية من التقارير السنوية الصادرة عن بنك فلسطين 2012-2017 والجدول من اعداد الباحث

وفي جانب أهم مؤشرات البنك المالية في الجدول أدناه رقم (5) نجد ان البنك في تطور مستمر ،وان كفاءة أداؤه العام مرتفعة ، ويظهر ذلك جليا في المؤشرات الواردة ادناه .

جدول رقم (5) أهم المؤشرات المالية لبنك فلسطين (%)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر هيكل رأس المال والكفاءة %						
المطلوبات / الموجودات	89.0	89.3	88.4	89.0	90.2	90.8
التسهيلات / حقوق الملكية	441.9	437.9	411.2	454.2	548.5	504.6
حقوق الملكية / الموجودات	11.0	10.7	11.5	10.9	9.8	9.2

الارباح المدورة / حقوق الملكية	12.5	9.5	12.8	10.0	9.0	11.4
كفاية رأس المال	13.2	13.9	13.0	14.56	14.7	14.44
رأس المال/المطلوبات	7.5	7.1	7.4	7.0	5.2	4.5
صافي الموجودات / رأس المال المدفوع	14.9	15.7	15.1	15.8	21.3	24.4
مؤشر السيولة والنشاط %						
ودائع العملاء / الموجودات	77.6	74.3	85.1	80.5	76.3	77.1
التسهيلات / الموجودات	48.7	47.0	47.5	49.9	53.7	51.6
التسهيلات / ودائع العملاء	62.8	63.2	55.8	61.9	70.4	66.8
مؤشر الربحيه %						
ايرادات الفوائد والعمولات / مجموع الايرادات	82.2	88.4	85.2	84.6	84.0	82.7
العائد على الموجودات	1.9	1.7	1.7	1.5	1.3	1.1
العائد على حقوق الملكية	17.4	16.0	14.4	14.1	13.1	12.0
العائد على رأس المال	28.5	26.9	25.0	24.5	27.1	27.0

المصدر: المؤشرات المالية من إصدار جمعية البنوك في فلسطين 2012–2017 والجدول من إعداد الباحث

وقد جاء تصنيف البنك من حيث الحصص السوقية لأهم البيانات المالية في المرتبة الثانية بعد البنك العربي خلال الفترة الممتدة من العام 2012–2015، إلا انه وفي العام 2016 والعام 2017 ارتفعت حصصه السوقية الى المرتبة الأولى، ويعزو الباحث ذلك إلى زيادة عدد الفروع المنتشرة في كافة بقاع الأراضي الفلسطينية وعددها 91 فرع ومكتب والتحسن الملحوظ في بياناته المالية وفي قدرته التنافسية وفي جودت خدماته المصرفية.

جدول رقم (6) ترتيب بنك فلسطين من حيث الحصص السوقية لأهم البيانات المالية على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني

	الموجودات		ودائع العملاء		التسهيلات		حقوق الملكية		صافي الربح	
	ترتيب البنك	الحصة السوقية %	ترتيب البنك	الحصة السوقية %	ترتيب البنك	الحصة السوقية %	ترتيب البنك	الحصة السوقية %	ترتيب البنك	الحصة السوقية %
2012	2	20.7	2	20	2	23.7	2	17.5	2	31.4
2013	2	21.8	2	21	2	25.5	2	18.5	2	28.1
2014	2	21.2	2	23.1	2	23.9	1	19.1	2	27.4
2015	2	22.7	2	23.3	2	24.2	1	20.8	2	32.5
2016	1	30	1	29.7	1	32.7	1	25.5	1	35.5
2017	1	31	1	31.5	1	31.9	1	25.6	2	32.0

المصدر: جمعية البنوك في فلسطين 2012–2017 والجدول من اعداد الباحث

ثانيا : تقييم كفاءة أداء فروع البنك العربي العاملة في فلسطين

أسس البنك العربي في فلسطين في العام 1930، إلا انه وبعد احتلال فلسطين في العام 1967 انتقل البنك لمزاولة نشاطه في الأردن وأنشأ إدارته العامة في عمان ليتخذ المملكة الأردنية الهاشمية مقرا دائما له ، وفي العام 1994 عاد البنك ليزاول نشاطه المصرفي في فلسطين ولكن بصفة بنك أجنبي ، وهو يمتلك حالياً أكبر شبكة مصرفية عربية عالمية تضم ما يزيد عن 600 فرع موزعة عبر خمس قارات، كما ويحظى البنك بحضور بارز في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية في العالم مثل لندن ودبي وسنغافورة وجينيف وباريس وفرانكفورت وسيدني والبحرين، وبالنظر الى الجدول ادناه رقم (7) نجد ان فروع البنك العربي العاملة في فلسطين قد نمت موجوداته في العام 2017 وبنسبة 18.6% حيث ارتفعت من 2,990.5 مليون دولار في العام 2012 الى 3,547.9 مليون دولار في العام 2017، كما ان إجمالي التسهيلات الائتمانية قد ارتفعت في العام 2017 وبنسبة 40% ومن 1,270 مليون دولار في العام 2012 إلى 1,784 مليون دولار في العام 2017، وبالنظر الى ودائع العملاء فقد نمت بنسبة 18% حيث ارتفعت من 2,558 مليون

دولار في العام 2012 إلى 3,022.8 مليون دولار في العام 2017، إما عن صافي أرباح البنك فقد نمت وبنسبة 26% حيث ارتفعت من 46.8 مليون دولار في العام 2012 إلى 59 مليون دولار في العام 2017، ونمت حقوق الملكية بنسبة 23%، حيث ارتفعت من 240.1 مليون دولار في العام 2012 الى 296 مليون دولار في العام 2017.

جدول (7) أهم البيانات المالية لفروع البنك العربي في فلسطين (لأقرب مليون دولار)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الموجودات	2,990.5	3,120.7	3,090.0	3,172.9	3,436.0	3,547.9
اجمالي المطلوبات	2,750.4	2,854.4	2,825.4	2,910.7	3,170.6	3,251.9
التسهيلات الائتمانية	1,270.1	1,203.4	1,268.4	1,488.5	1,511.8	1,784.6
ودائع العملاء	2,558.4	2,730.3	2,673.8	2,699.9	2,939.7	3,022.8
م.حقوق الملكية	240.1	266.2	264.5	262.2	265.4	296.0
رأس المال المدفوع	100	100	100	100	110	120
م .ايرادات الفوائد والعمولات	118.6	128.2	125.4	121.7	122.7	141.9
مجموع الايرادات	133.0	143.9	142.7	137.5	140.5	163.1
الاحتياطيات	94	99.9	99.1	107.1	114.4	126.5
ارباح/خسائر مدورة	44.7	62.7	63.8	53.2	42.5	53.7
صافي الارباح	46.8	58.9	50.1	48.1	47.5	59.0

المصدر: البيانات المالية من التقارير السنوية الصادرة عن البنك العربي 2012–2017 والجدول من اعداد الباحث

وفي جانب أهم المؤشرات المالية للبنك العربي في الجدول أدناه رقم (8) نجد ان البنك محافظ على مستوى اداؤه ، ويظهر ذلك جليا في المؤشرات الواردة ادناه:

جدول رقم (8) أهم المؤشرات المالية للبنك العربي (%)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر هيكل رأس المال والكفاءة %						
المطلوبات / الموجودات	92.0	91.5	91.4	91.7	92.3	91.7
التسهيلات / حقوق الملكية	528.9	451.9	479.1	567.6	569.6	602.9
حقوق الملكية / الموجودات	8.0	8.5	8.5	8.2	7.7	8.3
الارباح المدورة / حقوق الملكية	18.7	23.6	24.1	20.3	16.0	18.2
كفاية رأس المال	11.1	11.4	11.2	12.6	12.2	11.2
رأس المال / المطلوبات	3.6	3.5	3.5	3.4	3.4	3.7
الموجودات / راس المال	29.9	31.2	30.9	31.7	31.2	29.5
مؤشر السيولة والنشاط %						
ودائع العملاء / الموجودات	85.5	87.5	86.5	85.1	85.6	85.2
التسهيلات / الموجودات	42.5	38.6	41.0	46.9	44.0	50.3
التسهيلات / ودائع العملاء	49.6	44.1	47.4	55.1	51.4	59.0
مؤشر الربحيه %						
ايرادات الفوائد والعمولات / مجموع الايرادات	89.2	89.1	87.9	88.5	87.3	87.0
العائد على الموجودات	1.6	1.9	1.6	1.5	1.4	1.7
العائد على حقوق الملكية	19.5	22.1	18.9	18.4	17.9	19.9
العائد على رأس المال	46.8	58.9	50.1	48.1	43.1	49.1

المصدر: جمعية البنوك في فلسطين 2012–2017 والجدول من اعداد الباحث

وقد جاء تصنيف البنك العربي من حيث الحصص السوقية لأهم البيانات المالية في المرتبة الاولى خلال الفترة الممتدة من العام 2012 – 2015، إلا انه وفي العام 2016 والعام 2017 انخفضت حصصه السوقية الى المرتبة الثانية بعد بنك فلسطين ، ويعزو الباحث في ذلك الى زيادة المنافسة من قبل بنك فلسطين نتيجة لزيادة عدد فروعه المنتشرة في فلسطين حيث ارتفع عددها من 48 فرع في العام 2012 الى 91 فرع ومكتب في العام 2017.

جدول (9) ترتيب البنك العربي من حيث الحصص السوقية لأهم البيانات المالية على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني

	الموجودات		ودائع العملاء		التسهيلات		حقوق الملكية		صافي الربح	
	ترتيب البنك	الحصة السوقية %	ترتيب البنك	الحصة السوقية %	ترتيب البنك	الحصة السوقية %	ترتيب البنك	الحصة السوقية %	ترتيب البنك	الحصة السوقية %
2012	1	30.9	1	34.2	1	30.8	1	19	1	37.9
2013	1	28.9	1	33.0	1	27.3	1	19.5	1	41.0
2014	1	27.1	1	30.0	1	26.3	2	18.0	1	34.1
2015	1	25.9	1	28.0	1	25.9	2	17.9	1	36.3
2016	2	25.1	2	27.8	2	22.3	2	16.6	2	31.8
2017	2	23.1	2	25.3	2	22.6	2	16.9	1	35.0

المصدر: جمعية البنوك في فلسطين 2012–2017 والجدول من اعداد الباحث

ثالثا: تحليل مقارن لكفاءة أداء بنك فلسطين والبنك العربي عينة الدراسة خلال الفترة 2012–2017

لإجراء تحليل مقارن لكفاءة اداء المصرفين عينة الدراسة خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 2012– 2017، أدناه الجدول رقم (10) يبين متوسط أهم البيانات المالية للمصرفين عينة الدراسة بالمقارنة من متوسط البيانات المالية المجمعه للقطاع المصرفي الفلسطيني، وبالنظر الى متوسط اجمالي موجودات بنك فلسطين فقد بلغت 3,097 مليون دولار خلال فترة الدراسة 2012–2017 مشكلة ما نسبته 25.3% من متوسط اجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، بينما بلغ متوسط اجمالي موجودات البنك العربي خلال نفس الفترة ما يقارب 3,226 مليون دولار مشكلة ما نسبته 26.4% من متوسط إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني ، وهي نسبة متقاربة بين المصرفين، وإذا ما نظرنا الى متوسط اجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل بنك فلسطين خلال فترة الدراسة فقد بلغت 1,560 مليون دولار مشكلة ما نسبته 27.7% من متوسط اجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني المجمعه، اما عن البنك العربي فقد بلغ متوسط اجمالي التسهيلات الممنوحة خلال نفس الفترة 1,420 مليون دولار مشكلة ما نسبته 25.2% وبالنظر الى متوسط اجمالي الودائع لدى بنك فلسطين فقد بلغت 2,419 مليون دولار خلال الفترة الممتدة 2012–2017 مشكله ما نسبته 25.5% من متوسط اجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، وبالمقارنة نجد ان متوسط اجمالي الودائع لدى البنك العربي خلال نفس الفترة قد بلغت 2,765 مليون دولار مشكلة ما نسبته 29.2% من متوسط اجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، وبإجراء تحليل غير معمق لكلا البندين، نجد انه وبالرغم من ان متوسط الودائع لدى بنك فلسطين ادنى من متوسط ودائع البنك العربي خلال فترة الدراسة، إلا ان بنك فلسطين قد منح تمويلات ائتمانية تفوق ما منحه البنك العربي بالرغم من تشابه الظروف والبيئة المحيطة بالعمل لكلا المصرفين، وبالنظر الى متوسط حقوق ملكية بنك فلسطين فقد بلغت 305.7 مليون دولار خلال فترة الدراسة 2012–2017 مشكلة ما نسبته 20.5% من متوسط حقوق ملكية القطاع المصرفي الفلسطيني، بينما بلغ متوسط اجمالي حقوق ملكية البنك العربي خلال نفس الفترة 265.7 مليون دولار مشكلة ما نسبته 17.8% من متوسط اجمالي حقوق ملكية القطاع المصرفي الفلسطيني، أما عن متوسط صافي الربح لبنك فلسطين فقد بلغ 44.8 مليون دولار مشكلة ما نسبته 31% من متوسط صافي ربح القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة 2012–2017، وبالمقارنة نجد ان البنك العربي حقق ارباحا بالمتوسط ما يقارب 51.7 مليون دولار مشكلة ما نسبته 35.9% من متوسط اجمالي ارباح القطاع المصرفي الفلسطيني للفترة الممتدة من العام 2012–2017.

جدول رقم (10) يبين متوسط أهم البيانات المالية لعينة الدراسة بنك فلسطين والبنك العربي (مليون دولار)

	الموجودات 12,197.7*		التسهيلات 5,623.5*		الودائع 9,467.3*		حقوق الملكية 1,484.8*		صافي الربح 144.0*	
	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي
2012	2,004	2,990	976.3	1,270	1,554	2,558	220.9	240.1	38.3	46.8
2013	2,348	3,120	1,103	1,203	1,745	2,730	252.0	266.2	40.4	58.9
2014	2,424	3,090	1,152	1,268	2,062	2,673	280.1	264.5	40.2	50.1
2015	2,785	3,173	1,389	1,488	2,242	2,699	305.7	262.2	43.1	48.1
2016	4,121	3,436	2,213	1,511	3,143	2,939	403.5	265.4	53.0	47.5
2017	4,884	3,548	2,518	1,784	3,768	3,022	499.9	296.0	54.0	59.0
بالمتوسط	**3,094**	**3,226**	**1,560**	**1,420**	**2,419**	**2,765**	**327**	**265.7**	**44.8**	**51.7**
الحصة السوقية	**%25.3**	**%26.4**	**%27.7**	**%25.2**	**%25.2**	**%29**	**%22**	**%17**	**%31**	**%35**

* متوسط أهم البيانات المالية المجمعه للقطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة 2012–2017

المصدر: جمعية البنوك في فلسطين 2012–2017 والجدول من اعداد الباحث

بالنظر الى الجدول ادناه رقم (11) حول نسبة نمو أهم البيانات المالية، نجد ان بنك فلسطين قد نمت موجوداته بنسبة 143% خلال الفترة الواقعه ما بين 2012–2017 مشكله ما نسبته 25.3% من متوسط اجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، بينما نمت موجودات البنك العربي بنسبة 18% خلال نفس الفترة مشكله ما نسبته 26.4% من متوسط اجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني، وبالنظر الى التسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنك فلسطين فقد نمت بنسبة 158% خلال فترة الدراسة الممتدة من العام 2012–2017 مشكله ما نسبته 27.7% من متوسط اجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت 40% للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك العربي لنفس الفترة مشكله ما نسبته 25.2% من متوسط اجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي الفلسطيني ، ويعزو الباحث في ذلك الى ارتفاع نسبة الودائع لدى بنك فلسطين خلال الفترة الممتدة من العام 2012–2017 بنسبة 142% مشكلة ما نسبته 25.5% من متوسط إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، بينما نمت ودائع البنك العربي خلال نفس الفترة بنسبة 18% مشكلة ما نسبته 29% من متوسط إجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني، وعلى أثر ذلك نمت الأرباح لدى بنك فلسطين بنسبة 41% مشكله ما نسبته 31% من متوسط أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني بينما نمت أرباح البنك العربي بنسبة 26% مشكله ما نسبته 35% من متوسط ارباح القطاع المصرفي الفلسطيني، وأيضا نمت حقوق الملكية بنسبة 103% لبنك فلسطين مشكله ما نسبته 22% من متوسط مجموع حقوق ملكية القطاع المصرفي الفلسطيني بينما سجل نمو حقوق الملكية ما نسبته 23% للبنك العربي مشكله ما نسبته 17% من متوسط مجموع حقوق ملكية القطاع المصرفي الفلسطيني ، والأسباب التي تكمن وراء تحسن تلك المؤشرات لبنك فلسطين بالرغم من حداثة إعادة مزاولته للنشاط المصرفي في فلسطين في العام 1994 بعد إغلاق فروعه في العام 1967 نتيجة الاحتلال الصهيوني الغاشم لفلسطين، مقارنة مع البنك العربي الذي لم ينقطع عن مزاولة نشاطه المصرفي منذ العام 1930 هي انتشار فروعه المصرفية في كافة أرجاء فلسطين من جهة، ومن جهة اخرى تعميق ثقة المواطنين الفلسطينيين به كمصرف وطني، مما دفع بزيادة الودائع المصرفية إضافة الى استخدامه للعديد من التقنيات الحديثة في الخدمات المصرفية وبجودة عالية، كل تلك الأسباب وغيرها أدت إلى حصول بنك فلسطين على العديد من الجوائز المحلية والعالمية.

جدول رقم (11) يبين مقارنة نسبة النمو للبنوك عينة الدراسة لأهم البيانات المالية خلال الفترة 2012–2017

الموجودات		التسهيلات		الودائع		حقوق الملكية		صافي الربح	
بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي
%143	%18	%158	%40	%142	%18	%103	%23	%41	%26

وبالنظر الى الجدول رقم (12) أدناه يبين ترتيب البنوك عينة الدراسة لأهم البيانات المالية ،حيث نجد ان البنك العربي قد حاز على الترتيب الاول للفترة الممتدة من العام 2012–2015، إلا انه وفي الاعوام 2016 و 2017 على التوالي تقدم بنك فلسطين على البنك العربي بحصوله على المرتبة الاولى لأهم المؤشرات الماليه، وهذه دلاله واضحة على ان بنك فلسطين اصبح يتبؤ مركز الصدارة بالمقارنة مع البنوك العاملة في فلسطين.

جدول رقم (12) ترتيب البنوك عينة الدراسة لأهم البيانات الماليه على مستوى القطاع المصرفي الفلسطيني

	الموجودات		ودائع العملاء		التسهيلات		حقوق الملكية		صافي الربح	
	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي	بنك فلسطين	البنك العربي
2012	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1
2013	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1
2014	2	1	2	1	2	1	1	2	2	1
2015	2	1	2	1	2	1	1	2	2	1
2016	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2
2017	1	2	1	2	1	2	1	2	2	1

المصدر: جمعية البنوك في فلسطين 2012–2017 والجدول من اعداد الباحث

المحور الرابع: نتائج الدراسة

أولا : النتائج: خلصت الدراسة الى النتائج الاتية :

1. أثبتت الدراسة ان القطاع المصرفي الفلسطيني قادر على التعامل مع الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تعصف به نتيجة الاحتلال الصهيوني الغاشم للأراضي الفلسطينية.

2. أثبتت الدراسة وبالرغم من تشابه الظروف البيئيه ان البنوك التجاريه الفلسطينيه استطاعت ان تنمو وتزدهر لتنافس البنوك الوافدة بالرغم من حداثة تأسيسها مقارنة مع اقدمية نشأة البنوك الوافدة.

3. تساهم مؤشرات البيانات المالية والحصص السوقيه بشكل فاعل في تقييم كفاءة اداء المصارف.

4. تمثلت الودائع وما في حكمها الغالبية العظمى من مصادر التمويل للمصارف التجارية مما يدل على الثقة الكبيرة التي تتمتع بها البنوك المحلية وخاصة بنك فلسطين ، بالرغم من المنافسة الشديدة التي تواجهها البنوك المحلية الاخرى ، وهي مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق ادارة تلك البنوك للحفاظ على هذه الصورة المشرقة للبنوك المحلية لدى العملاء.

ثانيا : التوصيات: خلصت الدراسة الى التوصيات الاتية:

1–العمل على الانتشار الاقليمي للمصارف الوطنية من خلال انشاء شبكة فروع خارجية للبنوك التجارية الفلسطينية والتحول التدريجي الى تطبيق مفهوم الصيرفة الشاملة .

2– تخفيض سقف حجم القروض غير المنتجة والاتجاه نحو توسيع القروض للمشاريع الاقتصادية الانتاجية من خلال منح القروض المجمعه التي تنعكس ايجابا على الاقتصاد القومي .

3– تحفيز وتعزيز عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي للبنوك التجارية الفلسطينية لتكوين كيانات مصرفية قوية قادرة على مواجهة التحديات والمنافسة .

4- تحتاج إدارات المصارف التجارية الفلسطينية إلى إتباع سياساتٍ من شأنها رفع ربحيتها لمواجهة التحديات التنافسية من المصارف الأجنبية العاملة في السوق المصرفي المحلي كضبط تكاليف التمويل والتشغيل، إضافة إلى استقطاب المزيد من ودائع التوفير لكونها أقل كلفة من أنواع الودائع الأخرى.

5- دعم فكرة إنشاء بنك وطني للإنماء الاقتصادي (صناعي، زراعي، تجاري) بمشاركة القطاع العام والقطاع الخاص، يهدف الى تحريك عجلة الاقتصاد الوطني الحقيقي (الانتاجي) ومعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وعلى رأسها البطالة، وفي تنمية الصادرات وتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الاموال الخارجية .

المراجع:

2 - التقارير السنوية (2012-2017)، التقارير السنوية لبنك فلسطين. رام الله ، فلسطين، بنك فلسطين.

3 - أمال الماجري (2009)، الكفاءة المصرفية للبنوك التجارية في ظل العولمة المالية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جنرال (2005-2009) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، صفحة22.

4 - بشار الشكرجي (1999)، تحليل ايرادات الانشطة المصرفية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية. رسالة لنيل درجة الماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، صفحة 107.

5 - حسين خشارمة (2002)، تقييم اداء شركات القطاع العام في الاردن من وجهة نظر الشركات نفسها والاجهزة المسؤولة عنها(دراسة ميدانية). مجلة العلوم الادارية ، مجلد 29، العدد2 ، صفحة 267.

6 - خالد عمايرة (2005)، أثر اداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية –دراسة تحليليه للمصارف التجارية العاملة في الاردن 1994-2003. طروحة دكتوراه في الادارة المصرفيه ، الاكاديمية العربية للعلوم المصرفية ،الاردن ، صفحة56.

7 - خالد وهيب الراوي (2003)، ادارة العمليات المصرفية . عمان ، الاردن ، دار المناهج للنشر ،الطبعة الثانية.

8 - رايس حدة، و الزهراء توي (2011)، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية –دراسة حالة البنوك الجزائرية (2004-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة- العدد (26) فلسطين ، صفحة 61.

9 - زياد رمضان، و محفوظ جودة (2003)، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك. عمان ، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

10 - سامر جلدة (2009). البنوك التجارية والتسويق المصرفي. عمان ، الاردن: دار اسامة للنشر والوزيع.

11 - سنان الموسوي (1999)، إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها. عمان ، الاردن: الحامد للنشر والتوزيع .

12 - سنان جميل، و سوسن سعيد (2007)، تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار. مجلة تنمية الرافدين ،العدد 85، جامعة الموصل، العراق ، صفحة118.

13 - سنوية تقارير (2012-2017)، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله ، فلسطين، دائرة الابحاث والسياسات النقدية.

14 - عقيل جاسم عبد الله (1999)، تقييم المشروعات "إطار نظري وتطبيقي" . عمان، الاردن، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية.

15 - محمد الطعمة (2014)، استخدام المؤشرات المالية في تقويم أداء المصرف التجاري السوري . السودان: رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزيرة .

16 - محمد حناوي، و اخرون (2000)، اساسيات الادارة المالية، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية .

17 - مرعي عبد الحي، و زينات محرم (1985)، محاسبة التكاليف. الاسكندريه ،مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر .

18 - مفلح عقل (2006)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي. عمان ، الاردن ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

19 - منير شاكر، اسماعيل اسماعيل، و عبد الناصر نور (2000)، التحليل المالي– مدخل صناعة القرارات. الاردن، مطبعة الطليعه.

20 - وائل مطر (2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي. عمان ، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

21 - وليد الحيالي (2004)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي. عمان ، الاردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.